

* كتب أجنبية مختارة

** قراءات من حصاد المراكز البحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: كتب أجنبية مختارة

من «أوسلو» إلى «خارطة الطريق» إلى مشروع «إقامة الدولتين».

يؤكد الكتاب أن عملية السلام في أوسلو ١٩٩٣ حملت في طياتها تقسيمات وتصنيفات للمناطق الفلسطينية المحتلة أفاد منها الاحتلال لتكريس منطق تقسيم المناطق الفلسطينية وعزلها، ولم تحل مفاوضات أوسلو وما تلاها من تفاهات دون مصادرة الأراضي الفلسطينية ومواصلة الاستيطان. واتخذت سلطات الاحتلال من الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠ ذريعة أمنية للتنكيل بالشعب الفلسطيني، وإقامة جدار الفصل الذي حول الفلسطينيين إلى سجناء في مناطق معزولة تتحكم سلطات الاحتلال بمدخلها وسكانها، الذين باتوا يعانون الأمرين للوصول إلى مناطق عملهم وإلى مدارسهم ومستشفياتهم وأراضيهم الزراعية. وهذا الواقع المرير الذي فرضه الاحتلال يؤكد إصراره على تحويل حياة الفلسطينيين إلى جحيم بهدف إجبارهم على

(١)

Saree Makdisi

Palestine Inside Out: An Everyday Occupation

New York: W. W. Norton, 2008. xvi, 365 p.

في هذا الكتاب عرض مفصل وموثق لمعاناة الشعب الفلسطيني اليومية تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي يواصل انتهاكاته للقانون الدولي ويضرب بعرض الحائط اتفاقيات جنيف، بخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين أوقات الحرب، وعدم إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة. ويظهر الكتاب كيف أمعنت سلطات الاحتلال في إقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعملت على تقطيع أوصالها وعزل قراها ومدنها بعضها عن بعض، وتحويلها إلى معتقلات في الهواء الطلق، وكيف لجأت إلى مختلف الأساليب لإجهاض حق العودة، وتحويل مشاريع عملية السلام إلى أوهام،

أن تواصل قضم الأراضي الفلسطينية وتبقى القوة الإقليمية الوحيدة المهيمنة دون منافس.

يعرض المؤلف لتغلغل اللوبي الصهيوني في الدوائر الحكومية الأمريكية وفي الكونغرس وفي وسائل الإعلام، ليؤكد أن هذا اللوبي نشط منذ الثمانينيات في الترويج لخطط تدعو إلى إشعال الحروب الطائفية في المنطقة وتفتيتها إلى دويلات طائفية ضعيفة، بما يحول دون قيام قومية عربية تشكل تحدياً للدولة اليهودية، وبما لا يؤدي إلى إنهاء وظيفة الدولة العبرية في المنطقة كحليف استراتيجي للولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، أو يؤثر في الاستراتيجية الأمريكية القائمة على السيطرة على حماية أمن إسرائيل والسيطرة على إمدادات النفط. وإن يصل المؤلف إلى أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، يظهر كيف عمل اللوبي الصهيوني بانسجام مع المحافظين الجدد في إدارة بوش في الحرب على الإرهاب، وكيف تطابقت مواقف الجانبين إزاء إشعال الحروب في المنطقة وإطلاق يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة تحت شعار محاربة الإرهاب.

وينتقل المؤلف إلى التحليل الذي لجأت إليه الدوائر الإسرائيلية والأمريكية لغزو العراق ووضع اليد على ثرواته وتفتيته من خلال الفتن المذهبية وتعميمها في المنطقة، تمهيداً لحروب طائفية لا تنتهي في المدى المنظور. ويتناول الحملة الإسرائيلية على إيران التي تشبّه الرئيس الإيراني أحمدني نجاد بـ «هتلر الآخر» والتي تضغط لإبراز تهديدات إيران النووية. ويشير المؤلف في هذا السياق إلى الحملة الإسرائيلية على تقرير الاستخبارات الأمريكية الصادر في

الرحيل والهجرة في إطار سياسة التعامل مع العامل الديمغرافي الفلسطيني المقلق لإسرائيل والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية دون سكانها الفلسطينيين، التزاماً بمقولة «أرض من دون شعب». ويشير المؤلف في هذا السياق إلى أنه مع نهاية ٢٠٠٦ تسلمت القنصليات الأجنبية ٥٠ ألف طلب فلسطيني للهجرة من الضفة الغربية للأبد، ويخشى أن يتزايد هذا العدد مع استمرار المعاناة بمختلف أشكالها السياسية والأمنية والاقتصادية، حيث تشير إحصاءات البنك الدولي في منتصف عام ٢٠٠٦ إلى أن أكثر من ثلثي الفلسطينيين في الأراضي المحتلة يعيشون بدخل لا يتجاوز الدولارين يومياً. وإن تواصل سلطات الاحتلال مصادرة الأراضي الفلسطينية والاستيطان غير أبهة بقرارات الشرعية الدولية طالما أن الولايات المتحدة تتكفل بتعطيلها، يجري الحديث «عن سلام يؤدي إلى قيام دولتين» لا صلة له بأرض الواقع.

(٢)

Jonathan Cook

Israel and the Clash of Civilisations: Iraq, Iran and the Plan to Remake the Middle East

London; Ann Arbor, MI: Pluto Press, 2008. xix, 204 p.

يسعى الصحافي البريطاني جوناثان كوك في هذا الكتاب إلى إظهار الدور الإسرائيلي في إقناع إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش باحتلال العراق كجزء من خطة لعزل إيران ومنعها من امتلاك أسلحة نووية، وتفتيت المنطقة وإشاعة الحروب المذهبية والعرقية فيها، وإعادة تركيبها على أسس دويلات طائفية وعرقية ضعيفة، بما يسمح لإسرائيل

الأمريكي للجوئه إلى حملة دعائية سياسية مضللة للرأي العام في ترويجه للحرب على العراق والتقليل من مخاطرها. ويتهم بوش بأنه ابتعد عن مسار الصدق والصراحة المفترض أن يتمسك به لتأمين الدعم الشعبي خلال زمن الحرب. كما يتهمه بالتسرع بشن الحرب على العراق وبدعم التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب. ويذهب إلى أبعد من ذلك ليتحدث عن الرئيس الأمريكي بوصفه قائداً غير قادر على الاعتراف بالخطأ أو الفشل. ويخلص إلى أن الحرب على العراق لم تكن ضرورية، لا بل كانت خطأً استراتيجياً فادحاً ساهمت فيه نصائح سيئة حصل عليها بوش من كبار مستشاريه، ولا سيما المسؤولين عن شؤون الأمن القومي.

ولم يوفر ماكليان في كتابه المستشار السياسي السابق لبوش كارل روف والمدير السابق لمكتب نائب الرئيس ديك تشيني لويس ليبى من انتقاداته لمخالفتهما القانون من خلال تسريبهما اسم عميلة وكالة الاستخبارات الأمريكية (سي. أي. إيه) فاليري بلايم إلى الصحافة، انتقاماً من زوجها الدبلوماسي جو ويلسون الذي رفض غزو العراق. ويشير في هذا السياق إلى الوضع المحرج الذي وجد نفسه فيه يدافع عن روف وليبي، استناداً إلى معلومات خاطئة تنفي تورطهما في قضية بلايم، فيما أكدت التحقيقات صحة تورطهما.

يشير كتاب ماكليان إلى مراكز قوى داخل إدارة بوش لم توفر وسيلة لتسويق الحرب على العراق بما في ذلك مخالفة القوانين والتغاضي عن المبادئ الأخلاقية. وعلى الأرجح ستلازم تداعيات غزو العراق البيت الأبيض لسنوات مقبلة.

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الذي أعلن أن إيران أوقفت العمل ببرنامجها النووي منذ عام ٢٠٠٣، ما دفع بعدد من المسؤولين الأمريكيين إلى التخفيف من أهمية هذا التقرير وإهماله.

يشير الكتاب جداراً في الدوائر الأمريكية والإسرائيلية التي طالما عبّرت عن استيائها من الكتب والدراسات التي تتحدث عن نفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة. وغالباً ما تسارع هذه الدوائر إلى اتهام الباحثين في نفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بـ «معاذاة السامية»، وعلى الأرجح وجّهت التهمة للمؤلف، لكن ذلك لا يلغي ما ورد في كتابه من وقائع، كما أن موضوع البحث في نفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لم يعد من المحرمات.

(٣)

Scott McClellan

What Happened: Inside the Bush White House and Washington's Culture of Deception

New York: Public Affairs, 2008. xiv, 341 p.

يبدو أن الوقت كفيل بالكشف عن مزيد من سياسات التضليل وأساليب الخداع التي لجأ إليها الرئيس الأمريكي جورج بوش وكبار مساعديه بمن فيهم نائبه ديك تشيني لتبرير غزو العراق. هذا ما يؤكد الناطق السابق باسم البيت الأبيض سكوت ماكليان في كتابه ما الذي حدث داخل البيت الأبيض في ولاية بوش وثقافة التضليل في واشنطن، على الرغم من إعرابه عن احترامه وتقديره للرئيس الأمريكي.

يوجه ماكليان - الذي عمل على خدمة بوش من عام ١٩٩٩ إلى حين استقالته من البيت الأبيض ٢٠٠٦ - انتقادات إلى الرئيس

يؤكد الكتاب أهمية تحرك المجتمع الدولي لإدراج قضية نهب الآثار على لائحة الجرائم الدولية مثل قضايا الإرهاب والاتجار بالمخدرات والبشر حفاظاً على إرث التاريخ البشري، لما تحمله آثار العراق من تاريخ للبشرية جمعاء.

(٥)

Mark Zeitoun

Power and Water in the Middle East: The Hidden Politics of the Palestinian-Israeli Water Conflict

London: I. B. Tauris and Co. Ltd., 2008. 214 p. (Library of Modern Middle East Studies)

يتناول الخبير في النزاعات المائية مارك زيتون في هذا الكتاب النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي حول الموارد المائية في ظل الهيمنة الإسرائيلية على هذه الموارد والسياسات الإسرائيلية المؤدية إلى إطالة أمد الهيمنة واستمرار النزاع وتشثيت الموارد. ويتناول المؤلف النزاع القائم من زاوية نظام الهيمنة المائية الذي يعنى بدراسة مفهوم القوة والهيمنة على الموارد المائية وعلاقته بالأمن المائي. ويرى أن هذه المقاربة قد تعطي صورة أوضح عن النزاعات وتحدد إطار تسويتها ويمكن تعميمها لدراسة النزاعات القائمة في الشرق الأوسط.

يرى زيتون أن الدور القيادي أو المهيمن الذي تمارسه بعض الدول في سياساتها المائية يعكس خلافاً في موازين القوى لصالح الدول المهيمنة، لكن تسوية النزاعات يتطلب عدم تجاهل حقوق الطرف الأضعف. ويبحث في هذا السياق حالة النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، فيؤكد

(٤)

Peter G. Stone and Joanne Farchakh Baj-jaly (eds.)

The Destruction of Cultural Heritage in Iraq
Woodbridge, Suffolk, UK; Rochester, NY:
Boydell Press, 2008. 352 p.

يعرض هذا الكتاب لشهادات حية أدلى بها أكاديميون ومتخصصون في علم الآثار حول ما تعرضت له المواقع الأثرية في العراق من نهب وتدمير منذ الغزو الأمريكي ٢٠٠٣ والخسائر التي لحقت بتاريخ العراق، ليقدم بذلك إلى الباحثين وعلماء الآثار والمنظمات الدولية المعنية بالمحافظة على إرث التاريخ البشري وثيقة حول الخسائر التي لحقت بتراث العراق مع قائمة بالقطع الأثرية التي سرقت والأمكنة التي ظهرت فيها بعد نهبها.

يسترجع الكتاب تاريخ النهب الذي تعرضت له آثار بلاد ما بين النهرين منذ القرن التاسع عشر، حيث ازدهرت تجارة الآثار وتهريبها إلى أوروبا والهند، ليؤكد أن هذه التجارة لم تتوقف. ويتناول الكتاب ما تعرض له متحف بغداد من نهب، فيؤكد أن علماء الآثار والمتخصصين الذين أدلوا بشهادتهم والذين تطوعوا لحماية الآثار العراقية، تمكنوا من المساهمة في استرجاع آلاف القطع التي نهبت من متحف بغداد. مع ذلك لا تزال عمليات نهب تسجل في أكثر من موقع أثري في البلاد مثل بابل والسومارية والموصل وبقار وغيرها. كما أن بعض المواقع الأثرية باتت عرضة لخطر دائم بعدما اتخذ منها الجنود الأمريكيون قواعد عسكرية. ومن الوقائع التي لا يمكن تجاوزها، أن الخسارة التي لحقت بتاريخ العراق بعدما احترقت المكتبات الوطنية وأرشيف الدولة الخاص لا تعوض.

الجوفية، ناهيك عن الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف البنى التحتية الفلسطينية.

يثير المؤلف الجدل بشأن اعتراف الجانب الإسرائيلي المهيمن بالحقوق المائية للجانب الفلسطيني، ويعرض لوجهات النظر المختلفة إزاء هذه المسألة. وإذ يرى البعض أن أقصى ما يمكن الحصول عليه هو تسوية في ظل الهيمنة الإسرائيلية، يبقى الأساس أن أي تسوية للنزاع تتطلب الاعتراف بحقوق الطرف الأضعف.

وجود هيمنة إسرائيلية واضحة على الموارد المائية، إذ تستهلك إسرائيل من المياه أكثر من خمسة أضعاف مما يستهلكه الفلسطينيون، علماً أن القطاع الزراعي الفلسطيني بحاجة ماسة للمياه تفوق بكثير حاجة القطاع الزراعي الإسرائيلي. وتصبح المسألة أكثر تعقيداً بالنسبة إلى الفلسطينيين مع بناء المستوطنات التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه الجوفية، ومع جدار العزل الذي حرم الفلسطينيين من كثير من الآبار

ثانياً: قراءات من حصاد المراكز البحثية

(١)

يركز التقرير في تقييمه لقوات الأمن العراقية على أداء هذه القوات في العمليات العسكرية الأخيرة في البصرة وفي مدينة الصدر وفي الموصل، كما يتناول المشاكل التي تعانيها قوات الأمن التابعة لوزارة الدفاع والجيش والشرطة، إضافة إلى مشكلات أخرى لها طابع سياسي وقضائي.

يرى التقرير أن الأخبار السيئة في البصرة تمحورت حول محدودية قدرة قوات الأمن العراقية في التخطيط والتنفيذ، إضافة إلى حالات الهروب من صفوف عناصر الأمن. ولذا، كان لا بد من توجه القوات العراقية إلى القوات الأمريكية والبريطانية لطلب الدعم العسكري الطارئ في مواجهة جيش المهدي والمساومة مع الصدر بواسطة إيرانية. أما الأخبار الجيدة، فتمثلت في النهاية بتمكن قوات الأمن من حشد عدد كبير من قوات الأمن والسيطرة على البصرة دون مقاومة تذكر من جيش المهدي عقب وقف إطلاق النار في المدينة. وفي مدينة الصدر في بغداد لم يختلف الوضع كثيراً،

Anthony Cordesman and Adam Mausner, «Iraqi Force Development 2008,» Center for Strategic and International Studies (CSIS) (28 May 2008).

يتابع هذا التقرير تطور قدرات قوات الأمن العراقية بوصفها العامل الأكثر أهمية لضمان الاستقرار في العراق ولما لهذا الموضوع من تأثير في تحديد مسار انسحاب القوات الأمريكية من العراق. كما يحتاج الكونغرس الأمريكي والمراقبون في الخارج إلى التأكد من أن قوات الأمن العراقية قد حققت تقدماً حقيقياً، وأن المبالغات والعيوب التي تضمنتها التقارير الصادرة عن القوات المتعددة الجنسية والحكومة الأمريكية لا تعني أن قوات الأمن العراقية لا يمكنها تقليص الاعتماد على دعم القوات الأمريكية مع مرور الوقت، بخاصة أن هذه المسألة أسهمت في رفع توقعات غير واقعية في الكونغرس، وأثارت تساؤلات حول الخطط والموازنات التي وضعت لمواكبة تقدم مفترض في العراق ما زال يحتاج إلى سنوات.

تدريب أو تجهيز ويفرض كأمر واقع على المستوى الوطني. وعلى الرغم من محاولات الإصلاح التي هدفت إلى إبعاد العناصر الطائفية عن الشرطة، فإنه من السابق لأوانه الحديث عن برامج إصلاح ستؤدي إلى قيام شرطة وطنية غير طائفية. ويتحدث التقرير عن اختراقات طائفية وحزبية وميليشاوية لقوات الأمن العراقية وأجهزة الاستخبارات، وعن إمكانية تحول آلاف العناصر من «أبناء العراق» (قوات الصحوة) ضد الحكومة نتيجة التباطؤ في عدم دمجهم في قوات الأمن العراقية الرسمية أو عدم تأمين وظائف لهم.

ويخلص التقرير إلى أن القوات المتعددة الجنسية وحكومة العراق دأبت على تقديم تقارير تتسم بالتفاؤل المفرط والمبالغة بشأن التقدم الذي أحرزته قوات الأمن العراقية، الأمر الذي انعكس على موازنات وخطط في الكونغرس لا تتطابق وحقيقة التقدم الذي حققته قوات الأمن في العراق.

(٢)

Marina Ottaway,

«Democracy Promotion in the Middle East: Restoring Credibility»

Policy Brief; no. 60, Carnegie Endowment for International Peace (June 2008).

في هذه الدراسة الموجزة، تتطلع مارينا أوتاواي مديرة برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي إلى الإدارة الأمريكية المقبلة للإفادة من فشل سياسة إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش للتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط واستخلاص الدروس، تمهيداً لاستعادة مصداقية الولايات المتحدة في المنطقة.

تؤكد أوتاواي أن فشل إدارة بوش في

فلم يكن أداء قوات الأمن العراقية جيداً، وكان على القوات الأمريكية - التي طلبت منها القوات العراقية الدعم العسكري - التعامل مع تهديدات جيش المهدي. كما احتاجت الحكومة العراقية إلى الدور الإيراني للتوسط مع الصدر. ومن حيث النتيجة تمكنت القوات العراقية في النهاية من السيطرة على مدينة الصدر دون مقاومة عقب وقف إطلاق النار. أما في الموصل وبعض المناطق في محافظة نينوى، فقد اختلف الوضع بعض الشيء، إذ كان على القوات العراقية أن تتحمل القسط الأكبر في مواجهة عناصر القاعدة هناك، نظراً لعدم وجود قوات أمريكية كبيرة هناك. وقد بدأ الجيش العراقي عملياته في أوائل أيار/مايو في الموصل، ولكن سبق ذلك تحذيرات امتدت لأسابيع سمحت لعناصر القاعدة بالتفرق واعتماد تكتيكات جديدة في المواجهة. وفي كل الأحوال، لم يواجه الجيش بمقاومة تذكر، وتمكنت القوات العراقية ليس فقط من اعتقال عدد كبير من المسلحين، بل أسهمت في خفض الهجمات اليومية بنسبة ٨٥ بالمئة أيضاً. مع ذلك، فإن الحكم على نجاح القوات العراقية سيتوقف على قدرتها على المحافظة على ما حققته من مكاسب، وعلى منع عناصر القاعدة من العودة إلى الموصل وإعادة تنظيم صفوفها.

وفي ما يتعلق بالمشكلات التي تعانيها القوات العراقية، يتحدث التقرير عن تقدم تدريجي لقوات الجيش العراقي نحو بناء قوة وطنية، لكنه يشير إلى أن هذا التقدم بطيء وغير مؤكد. أما بالنسبة إلى الشرطة، فهذا التقدم لم يحصل، والتطوع في قوات وزارة الداخلية لا يزال يتأثر بتدخل الفعاليات المحلية، إذ يتم التطوع محلياً دون

بهدف إزالة القلق لدى أنظمة الحكم المشككة بنوايا الولايات المتحدة، والابتعاد عن الخطاب التبشيري في الترويج للديمقراطية، والكف عن محاولات تعميم النموذج الغربي للديمقراطية في المنطقة.

(٣)

Alistair Harris,

«Half Full or Half Empty: Assessing Prospects for Peace in Lebanon»,

USIPeace Briefing, United States Institute of Peace (USIP) (May 2008).

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم الوضع في لبنان في ضوء الأحداث الأخيرة التي شهدتها الساحة اللبنانية واتفاق الدوحة الذي أدى إلى انتخاب رئيس للجمهورية، وأفضى إلى صيغة لتشكيل حكومة وحدة وطنية ووضع قانون للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها عام ٢٠٠٩.

ترى الدراسة أن نجاح قطر في الوصول إلى اتفاق الدوحة لتسوية الأزمة اللبنانية بعد فشل جهود عربية ودولية عديدة أسقط مقولة «لا غالب ولا مغلوب»، التي كثر الحديث عنها، لذا فإمكانية النزاع بين الأطراف اللبنانية تبقى قائمة. وتوضح الدراسة أن المعارضة حصلت على «الثلاث الضامن» الذي كانت تطالب به في الحكومة بما يسمح لها بتعطيل أي قرار لا يتناسب ومصالحها، وأن الحديث عن أن حزب الله استدرج لاستخدام سلاحه في الداخل باعتبار أن ذلك سيرفع الغطاء عن شرعية هذا السلاح، يحمل أكثر من تأويل، كما أن إشارة كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية إلى أن الأحداث الأخيرة أضعفت حزب الله تعبر عن وجهة نظر متفائلة. لقد بدأت «قوى

تقديم العراق نموذجاً للديمقراطية أدى إلى فهم «ديمقراطية بوش» كتعبير لغوي بديل لمصطلح تغيير الأنظمة بالقوة، وأن ما مارسه هذه الإدارة من ضغوط على بعض البلدان العربية بغية تعديل سياساتها الداخلية لم تكن مناسبة أو فعالة، ولا تدل على وجود قدرة لدى إدارة بوش لتحمل مخاطر التحول الديمقراطي. لقد تمكنت الدول العربية من استيعاب الضغوط الأمريكية من خلال إصلاحات طفيفة وشكلية، وساعدها على ذلك تصاعد الخطاب العربي المعبر عن الغضب من الغطرسة الأمريكية والتدخل في الشؤون الداخلية للعرب، وكذلك الخطاب الذي شكك أساساً بنوايا الولايات المتحدة التي تطالب حالياً أنظمة حكم عربية بالتحول الديمقراطي، في حين إنها هي التي قدمت الدعم لهذه الأنظمة في السابق.

ومع تقدم الأحزاب والتيارات الإسلامية السياسية في غير بلد عربي، بالغت الأنظمة العربية في تصوير الأخطار التي تمثلها هذه التيارات، محذرة من وصولها إلى سدة الحكم. ولم تكن إدارة بوش خارج هذا السياق، إذ أعلنت الحرب على حركة حماس التي انتخبت ديمقراطياً من قبل الشعب الفلسطيني عام ٢٠٠٦، وتراجعت عن ضغوطها لدعم التوجه الديمقراطي في مصر، على سبيل المثال، وتعاملت بانتقائية مع مسألة الديمقراطية لتنتهي بشعار دعم الدول العربية الصديقة والمعتدلة. من هنا تدعو أوتاواي الإدارة الأمريكية المقبلة إلى مراجعة سياسة بوش للتحول الديمقراطي التي فقدت مصداقيتها، على أن تكون أولى الخطوات في هذا السياق رسم حدود واضحة بين تغيير الأنظمة بالقوة والديمقراطية

المسائل الخلافية والتوافق حول تفعيل مؤسسات الدولة، فإن الاحتفالات بانتخاب رئيس الجمهورية لن تدوم طويلاً.

(٤)

Anthony Cordesman,

«Israeli and Syrian Weapons of Mass Destruction»,

Center for Strategic and International Studies (CSIS) (3 June 2008)

يعرض كوردسمان في هذا التقرير لقدرات إسرائيل وسورية في مجالات تطوير أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية والنووية مع تحفظه على بعض المعلومات الواردة في التقرير، نظراً للسرية التي تحيط عادة ببرامج أسلحة الدمار الشامل.

يؤكد التقرير أن إسرائيل طورت أسلحة كيميائية وبيولوجية دفاعية، ولديها قدرة على مهاجمة الدول العربية وإيران بصواريخ طويلة المدى أو صواريخ جو - أرض تحمل رؤوساً بيولوجية وكيميائية. ولدى إسرائيل على الأرجح ما يكفي من الرؤوس النووية لاستخدامها ضد المدن والمواقع العسكرية، وهي على اطلاع على برامج الولايات المتحدة والناو لا استخدام السلاح النووي. وهناك معلومات تتحدث عن تجهيز إسرائيل غواصات من صنف دولفين بسلاح نووي في إطار الاستعداد لتوجيه ضربة نووية ثانية. وقد أعلنت إسرائيل أنها طورت بلوك - ٣ من نظام دفاع صواريخ أرو (السهم) البالستية في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، إضافة إلى أنظمة الرادار وهي تعمل على تطوير نظام دفاع بلوك - ٤ ليكون جاهزاً عام ٢٠٠٩، وعلى تطوير الصواريخ الاعتراضية. وحصلت

١٤ آذار» - بحسب معطيات الدراسة - تتراجع مع خروج وزراء المعارضة من الحكومة والاعتصام وسط بيروت وإغلاق مجلس النواب. وعلى وقع التحرك العسكري للمعارضة في بيروت، تراجعت الحكومة عن قرارها بإبعاد قائد جهاز أمن المطار عن منصبه وإزالة شبكة الاتصالات التابعة لحزب الله. وعلى الصعيد العربي تراجع دور الدول الداعمة لـ «قوى ١٤ آذار» (مصر والسعودية) مع نجاح الوساطة القطرية. لكن هذا الشعور بالتراجع والانتقادات التي وجهتها بعض قيادات «قوى ١٤ آذار» إلى قيادة الجيش لموقفها الحيادي وعدم تدخلها ضد قوى المعارضة في الأحداث الأخيرة - والذي بررته قيادة الجيش من منطلق الحفاظ على وحدته - قد يؤدي - وفقاً للدراسة - إلى مواصلة التسليح لدى كل الأطراف للدفاع عن النفس في مواجهات مستقبلية.

وتخلص الدراسة إلى أن حديث الرئيس اللبناني المنتخب عن ضرورة الوصول إلى استراتيجية دفاعية مع المقاومة يفتح الحوار لتفعيل دور المؤسسات والعمل على مسائل أمنية وطنية في إطار التوافق بين مختلف الأطراف اللبنانية. لكن المسألة ليست بالسهولة التي يتصورها البعض، إذ إن نصف الدول التي خرجت من حروب أهلية عادت إليها من جديد خلال خمس سنوات. ولبنان الذي شهد استقراراً أمنياً في مرحلة ما بعد الطائف في ظل الوجود السوري، بدأ يهتز مع خروج القوات السورية عام ٢٠٠٥. وإذا لم تنظر القيادات اللبنانية إلى الأحداث الدامية الأخيرة بوصفها إنذاراً جدياً نحو العودة إلى الحرب الأهلية، ولم تستطع هذه القيادات أو لم يُسمح لها بالحوار للتوصل إلى تسوية حول

سكود في إطار اختبار الرؤوس الحربية العنقودية التي يمكن أن تحمل مواد كيميائية وبيولوجية. ويصل مدى اثنين من هذه الصواريخ إلى ٧٠٠ كيلومتر. ويمكن لسورية أن تستخدم هذه الصواريخ رداً على هجوم إسرائيلي أو ضد القوات الإسرائيلية في هجوم مباغت في الجولان. ويرى التقرير أن الصواريخ السورية يمكن أن تشكل قوة ردع جزئية، لكن إسرائيل لن تتحمل فكرة امتلاك سورية لسلح نووي أو سلاح بيولوجي فتاك جداً.

(٥)

Greg Bruno,

«U.S. Security Agreements and Iraq»

Council on Foreign Relations (CFR) (Updated 6 June 2008).

تواصل إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش مفاوضات مع الحكومة العراقية بهدف التوصل إلى اتفاقيتين، الأولى تتعلق بوضع القوات الأمريكية في العراق (Status of Force Agreement - SOFA)، والثانية تعنى بتنظيم العلاقات المستقبلية طويلة الأمد بين البلدين في المجالات السياسية والقانونية والثقافية والاقتصادية والأمنية، وأطلق عليها «اتفاقية الإطار الاستراتيجي» (Strategic Framework Agreement). وكانت الحكومة العراقية طلبت من مجلس الأمن عام ٢٠٠٧ تمديد التفويض للقوات المتعددة الجنسية التي تقودها الولايات المتحدة في العراق لمرة واحدة وأخيرة تنتهي مع نهاية عام ٢٠٠٨، الأمر الذي ترتب عليه أن يجري الجانبان الأمريكي والعراقي محادثات في واشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أسفرت عن «إعلان مبادئ» (غير ملزم) وقعه الرئيس

إسرائيلي على الأقمار الصناعية التي تساعد على المراقبة وتحديد المواقع التي يمكن أن تستهدفها.

أما بالنسبة إلى سورية، فيذكر التقرير أنها سعت ولمدة طويلة إلى تحقيق توازن عسكري مع إسرائيل، ولكن لم يكن لديها في أي وقت المصادر والقاعدة التقنية اللازمة للمنافسة وتحقيق مثل هذا التوازن. مع ذلك تفيد معلومات الخبراء بأن سورية تملك أسلحة كيميائية من خردل وغاز أعصاب على الأقل. ويعتقد أن لديها رؤوساً حربية كيميائية، وقد استفادت من التعاون التقني مع إيران، وتقوم منذ عام ٢٠٠٥ بتطوير منشآت كيميائية وبيولوجية. أما الحديث عن دخول سورية المجال النووي، فلم يبرز إلى السطح إلا بعد الغارة الإسرائيلية على مبنى يقع في شمال شرق سورية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ونشر البيت الأبيض صوراً في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لدعم اتهام الإدارة الأمريكية لسورية بأنها تسعى إلى بناء منشآت نووية بمساعدة كوريا الشمالية و التركيز على أن المبنى الذي دمرته الطائرات الإسرائيلية كان مفاعلاً نووياً. (وقد نفت سورية هذه الاتهامات واعتبرتها مركبة، كما ذكرت أن المبنى الذي دمر كان عبارة عن مبنى عسكري مهجور)، فيما يرى التقرير أن الأسئلة تتزايد حول طبيعة المبنى الذي دمر في سورية.

أما بالنسبة إلى الصواريخ، فقد كان لدى سورية (حتى نهاية ٢٠٠٧) ١٨ إلى ٢٠ قاذفة (أس. أس)، إضافة إلى ١٨ قاذفة (سكود بي - أس) و ٣٠ قاذفة (سكود - سي) و ٧ قاذفات من أنواع مختلفة. وقد أطلقت سورية عام ٢٠٠٥ ثلاثة صواريخ

متعهدين ومستشارين وغيرهم، وتحتاج بالتالي إلى مصادقة الكونغرس.

أما الاتفاقية الثانية بشأن الإطار الاستراتيجي، فتؤكد البنود الواردة في إعلان المبادئ لعام ٢٠٠٧ بما في ذلك دور الولايات المتحدة في الدفاع عن العراق ضد التهديدات الخارجية والداخلية، دعم المصالحة السياسية وجهود الحكومة العراقية في محاربة المجموعات الإرهابية، إقامة علاقة صداقة طويلة الأمد في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والأمنية. وما رشح عن المفاوضات بشأن هذه الاتفاقية يشير إلى أن الولايات المتحدة تسعى إلى الحصول على تفويض للقيام بعمليات عسكرية وتأمين الحصانة للمقاولين الأمريكيين، وربما الاستمرار في حجز السجناء، واستخدام أكثر من خمسين قاعدة عسكرية في العراق، والتمتع بحرية مطلقة للقيام باعتقالات من دون تشاور مع الحكومة العراقية.

يرى الكثير من الخبراء أن الاتفاقيتين تضعان العراقيين في وضع غير مريح، إذ أجمع معظمهم على رفض ما رشح من معلومات حولهما. وتركز الاتهامات لإدارة بوش على إصراره على اغتصاب سيادة العراق وتكبير أيادي الإدارة الأمريكية المقبلة، كما تتمحور التساؤلات الأمريكية حول ما إذا كانت إدارة بوش قدمت التزامات بالدفاع عن العراق أم لا. وفيما تنفي إدارة بوش الاتهامات الموجهة إليها، وتنفي أن تكون ملتزمة بإبقاء حجم محدد للقوات الأمريكية في العراق أو إقامة قواعد عسكرية دائمة، يرجح المراقبون أن يشكل موضوع الاتفاقيتين محور التطورات المقبلة في العراق والمنطقة □

الأمريكي ونوري المالكي رئيس الوزراء العراقي، وينص على إجراء مفاوضات أمريكية - عراقية تمتد حتى نهاية تموز/ يوليو ٢٠٠٨ وتنتهي بالتوصل إلى اتفاقيات توفر الغطاء القانوني للقوات الأمريكية وتنظيم العلاقات المستقبلية بين البلدين.

الاتفاقية الأولى بشأن وضع القوات الأمريكية تنظم السلوك والواجبات القانونية للقوات الأمريكية بما يوفر لها الغطاء القانوني في البلد المضيف. وهي عادة مماثلة للاتفاقيات التي تحكم الوجود الأمريكي في مناطق انتشارها - على سبيل المثال - في ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية، ولكنها قد تختلف من بلد إلى آخر، فهي - على سبيل المثال - تقع في ثلاث صفحات مع تيمور الشرقية، فيما تصل اتفاقية وضع القوات الأمريكية مع كوريا الجنوبية (١٩٦٦) إلى أكثر من ١٥٠ صفحة مع ثلاثين ملحفاً، وقد تبقى مثل هذه الاتفاقيات طي الكتمان. وفي حالة العراق، لا تزال تفاصيل اتفاقية وضع القوات غير كاملة، ولكن ما رشح عن المفاوضات بشأنها يشير إلى جهود أمريكية لتوفير الغطاء القانوني للقوات الأمريكية وتأمين الحصانة لأفرادها وضمان الملكية. من هنا يدور الجدل في الكونغرس الأمريكي حول ما إذا كانت هذه الاتفاقية بحاجة إلى مصادقة الكونغرس أم لا، إذ يرى بعض الخبراء أنه لا حاجة إلى مصادقة الكونغرس عليها لكونها تتعلق بوضع أفراد القوات المسلحة أمام قانون الدولة المضيف (الأجنبية) وتحول دون مثولهم أمام محاكمها، فيما يؤكد خبراء آخرون أن الاتفاقية لا تتناول أفراد القوات المسلحة فحسب، بل تتناول المدنيين الأمريكيين من